



بعد مرور عام على حرب الإبادة

في أكثر الأزمنة دموية بحقّ شعبنا

ورقة حقائق عن واقع حملات الاعتقال التي نفّذها الاحتلال بعد السابع من أكتوبر وأبرز التحولات التي فرضتها هذه المرحلة على قضية الأسرى الفلسطينيين في السّجون والمعسكرات الإسرائيلية

يواصل الاحتلال الإسرائيليّ حرب الإبادة الجماعية بحقّ شعبنا في غزة منذ عام، ويرافق ذلك عدوانا شاملا على كافة الجغرافيات الفلسطينية دون استثناء، لتشكل هذه المرحلة، محطة جديدة في تاريخ جرائم الاحتلال المتواصلة منذ عقود، ولتكون شاهدة على أكثر الفترات دموية بحقّ شعبنا منذ ما قبل النكبة الفلسطينية عام 1948، حيث استعاد الاحتلال مستوى إجرامه الحقيقيّ الذي كان يمارسه بوتيرة مختلفة على الرغم من حالة الامتداد لكل ما نشهده اليوم، لذا من الضروري الإشارة إلى أنّ كافة الجرائم التي نشهدها اليوم، والتي وصلت إلى ذروتها، ولم تصل إلى تلك المرحلة حتى في أوج الانتفاضتين والهبات الشعبية، هي جرائم ثابتة وممنهجة، إلا أنّ المتغير الأساسي في هذه الحرب، هو كثافة الجرائم التي لم يعد لها سقف ولا حدود، والتي تهدف فقط لمحو الوجود الفلسطيني بأدق تفاصيله، كامتداد لهدف الاحتلال المستمر منذ عقود طويلة.



وشكّلت قضية الأسرى الفلسطينيين، وجه من أوجه حرب الإبادة، نتيجة لمستوى الجرائم –غير المسبوقة– التي رصدناها ووثقناها على مدار فترة الحرب، وهي كذلك تشكّل أساساً لجرائم انتهجها الاحتلال بحقّ الأسرى على مدار عقود طويلة خلالها حاولت منظومة السّجون الانقضاض على ما تبقى للأسرى من حقوق، وبقي الأسرى طوال هذه العقود في حالة مواجهة دائمة ومتواصلة من أجل الحفاظ على أدنى شروط الحياة الاعتقالية، وقد خاضوا العديد من الإضرابات والمعارك والتي ارتقى فيها الشهداء.

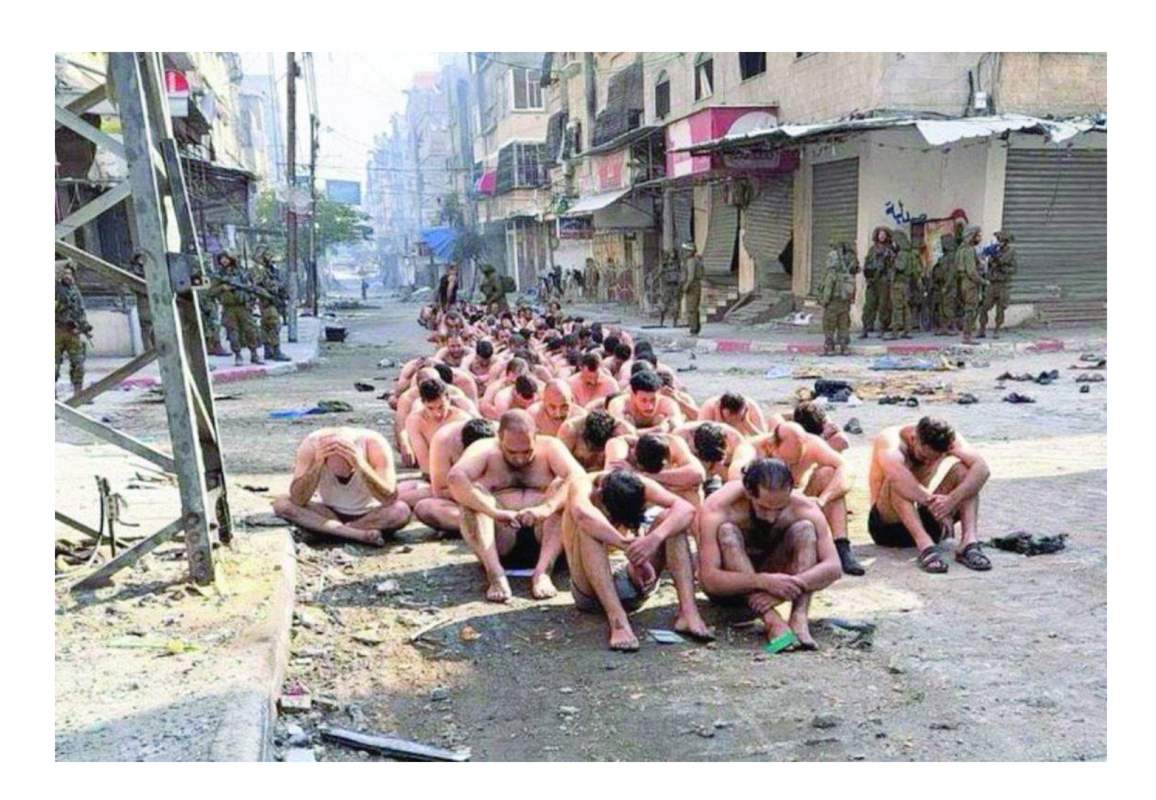
وقد عمل الاحتلال على استغلال تاريخ السابع من أكتوبر، لتنفيذ مخطط الإبادة الجماعية، وتعذيب الأسرى بشكل –غير مسبوق– حيث مارس كل أشكال الجرائم بحق الأسرى، بهدف قتلهم، وقد ارتقى العشرات من الأسرى والمعتقلين في سجون ومعسكرات الاحتلال بعد هذا التاريخ، ليشكّل أعداد الشهداء في هذه المرحلة الأعلى تاريخيا منذ عام 1967، وقد أعلنت المؤسسات عن هويات (40) شهيداً من الأسرى منهم (24) من معتقلي غزة، هذا إلى جانب الإعدامات الميدانية التي نفّذت بحقّ المعتقلين، وقد شكّلت جرائم التّعذيب بكافة مستوياتها، وجريمة التّجويع، والجرائم الطبيّة، والاعتداءات الجنسية منها الاغتصاب، الأسباب الأساسية التي أدت إلى استشهاد أسرى ومعتقلين بوتيرة أعلى مقارنة مع أي فترة زمنية أخرى، وذلك استناداً لعمليات الرصد والتوثيق التاريخية المتوفرة لدى المؤسسات.

وعكست الشهادات والإفادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال التي نقلتها الطواقم القانونية والشهادات التي جرى توثيقها من المفرج عنهم، مستوى صادم ومروع لأساليب التّعذيب الممنهجة، تحديداً في روايات معتقلي غزة، وتضمنت هذه الشهادات إلى جانب عمليات التّعذيب، أساليب الإذلال – غير المسبوقة– لامتهان الكرامة الإنسانية، منها الضرب المبرح والمتكرر، والحرمان من أدنى شروط الحياة الاعتقالية اللازمة، وشكلت بعض الجرائم؛ (جرائم حرب)، ونجد أنّ الاحتلال عمل على مأسسة جرائم بأدوات وأساليب معينة، تتطلب من المنظومة الحقوقية الدولية النظر إليها كمرحلة جديدة تهدد الإنسانية جمعاء وليس الفلسطيني فحسب، وهذا ما ينطبق أيضا على قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

وفي هذا السياق نشير إلى أنّ حكومة الاحتلال المتطرفة (حكومة المستوطنين)، كانت قد صعّدت من حملاتها التحريضية لاستهداف الأسرى منذ ما قبل تاريخ السابع من أكتوبر، عبر عمليات القمع ومحاولتها سلب الأسرى ما تبقى لهم من حقوق، وكانت المرحلة التي سبقت تاريخ السابع من أكتوبر، مقدمة لنوايا حكومة المستوطنين التي دعت لإعدام الأسرى عبر وزيرها الفاشي المتطرف (بن غفير) والذي شكل عنوانا لعمليات التحريض على الأسرى لقتلهم وإطلاق النار على رؤوسهم لحل مشكلة الاكتظاظ في السّجون، وهذه الدعوة هي عنوان المرحلة التي يعيشها الأسرى فعليا في ظل وجود حكومة مستوطنين تنفذ إبادة على مرأى من العالم وبدعم من قوى دولية واضحة.



ونستعرض من خلال هذه الورقة أبرز التّحولات التي فرضتها هذه المرحلة على واقع حملات الاعتقال، وواقع الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.



ملخص لمعطيات حملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر

أكثر من 11 ألف و100 حالة اعتقال في الضفّة بعد تاريخ السابع من أكتوبر وآلاف الحالات من غزة

- معطيات عن حملات الاعتقال في الضّفة منذ بدء حرب الإبادة المستمرة بعد السابع من أكتوبر
- هذه المعطيات لا تشمل حالات الاعتقال من غزة

•بلغت حصيلة حملات الاعتقال أكثر من 11 ألف و100 حالة اعتقال في الضّفة بما فيها القدس.



•النّساء: بلغت حصيلة حالات الاعتقال بين صفوف النّساء بعد السابع من أكتوبر، أكثر من (420) (تشمل هذه الإحصائية النساء اللواتي اعتقلن من الأراضي المحتلة عام 1948، وحالات الاعتقال بين صفوف النّساء اللواتي من غزة وجرى اعتقالهنّ من الضّفة)، لا يشمل هذا المعطى أعداد النّساء اللواتي اعتقلن من غزة، ويقدر عددهن بالعشرات.

•الأطفال: بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال في الضّفة، ما لا يقل عن (740).

•الصحفيين: بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الصحفيين منذ بدء حرب الإبادة (108) صحفياً/ة، تبقى منهم رهنّ الاعتقال (58) من بينهم (6) صحفيات، و(22) صحفياً من غزة على الأقل ممن تمكّنا التّأكّد من هوياتهم، ومن بين الصحفيين (16) رهنّ الاعتقال الإداريّ.

•وبلغت عدد أوامر الاعتقال الإداريّ منذ بدء حرب الإبادة، أكثر من (9000) أمر ما بين أوامر جديدة وأوامر تجديد، منها أوامر بحقّ أطفال ونساء.

•يرافق حملات الاعتقالات المستمرة، جرائم وانتهاكات متصاعدة، منها: عمليات تنكيل واعتداءات بالضرب المبرّح، وتهديدات بحقّ المعتقلين وعائلاتهم، إلى جانب عمليات التّخريب والتّدمير الواسعة في منازل المواطنين، ومصادرة المركبات، والأموال، ومصاغ الذهب، إلى جانب عمليات التدمير الواسعة التي طالت البُنى التّحتية تحديدًا في مخيمات طولكرم، وجنين ومخيمها، وهدم منازل تعود لعائلات أسرى، واستخدام أفراد من عائلاتهم كرهائن، إضافة إلى استخدام معتقلين دروعاً بشرية.

•تشمل حصيلة حملات الاعتقال منذ بدء حرب الإبادة، كل من جرى اعتقالهم من المنازل، وعبر الحواجز العسكرية، ومن اضطروا لتسليم أنفسهم تحت الضغط، ومن أُحتجزوا كرهائن.

•إلى جانب حملات الاعتقال هذه، فإنّ قوات الاحتلال نفّذت إعدامات ميدانية، منهم أفرادًا من عائلات المعتقلين.

•يُشار إلى أنّ المعطيات المتعلقة بحالات الاعتقال في الضّفة، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقًا.

سُجلت أعلى حالات اعتقال في محافظتي القدس والخليل.



● أُستشهد في سجون الاحتلال بعد السابع من أكتوبر، ما لا يقل عن (40) أسيرًا ممن تم الكشف عن هوياتهم وأعلن عنهم، بالإضافة إلى العشرات من معتقلي غزة الذين استشهدوا في السّجون والمعسكرات ولم يفصح الاحتلال عن هوياتهم وظروف استشهادهم، إلى جانب العشرات الذين تعرضوا لعمليات إعدام ميداني

–يذكر أنّ (38) أسيرًا ممن استشهدوا وأعلن عنهم منذ بدء حرب الإبادة محتجزة جثامينهم، وهم من بين (49) أسيرًا من الشهداء يواصل الاحتلال احتجاز جثامينهم، ممن تم الإعلان عن هوياتهم.

–هذه المعطيات لا تشمل أعداد حالات الاعتقال من غزة، علمًا أنّ الاحتلال اعترف أنه اعتقل أكثر من (4500) مواطن من غزة، أفرج عن المئات منهم، مع الإشارة إلى أنّ الاحتلال اعتقل المئات من عمال غزة في الضّفة، إضافة إلى مواطنين من غزة كانوا متواجدين في الضّفة بهدف العلاج.

● **إجمالي أعداد الأسرى في سجون الاحتلال حتى بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2024**

–ويبلغ عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال أكثر من عشرة آلاف و100 وذلك حتى بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2024، فيما يبلغ عدد المعتقلين الإداريين (3398)، كما ويبلغ عدد من صنفتهم إدارة سجون الاحتلال من معتقلي غزة (بالمقاتلين غير شرعيين) الذين اعترفت بهم إدارة سجون الاحتلال (1618)، علما أن هذا المعطى لا يشمل كافة معتقلي غزة وتحديدا من هم في المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال.

–ويبلغ عدد الأسيرات المعلومة هوياتهنّ (96) أسيرة، من بينهن ثلاث من غزة معلومة هوياتهن وهن في سجن (الدامون)، فيما يبلغ عدد المعتقلات إداريا (27)، عدد الأسيرات المذكور لا يشمل كافة الأسيرات من غزة، قد يكون هناك أسيرات في المعسكرات التابعة للاحتلال.

–ويبلغ عدد الأطفال ما لا يقل عن (270) طفلاً.

قبل السابع من أكتوبر ، بلغ عدد إجمالي الأسرى في السجون أكثر من (5250)، وعدد الأسيرات (40)، فيما بلغ عدد الأطفال في السجون (170)، وعدد الإداريين نحو (1320).

ملاحظة: المعطيات المتعلقة بحالات الاعتقال متغيرة بشكل يومي، نتيجة لحملات الاعتقال المتواصلة

صادر عن مؤسسات الأسرى:(هيئة شؤون الأسرى والمحررين، نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان)

حتى تاريخ 7/10/2024



واقع عمليات الاعتقال في الضفة وغزة: جرائم –غير مسبوقة– بمستواها بحقّ المعتقلين وعائلاتهم

وثّقت مؤسسات الأسرى العشرات من شهادات لمعتقلين جرى الإفراج عنهم بعد تاريخ السابع من أكتوبر، وكذلك شهادات لعائلات المعتقلين، وشهادات حصلت عليها المؤسسات عبر الطواقم القانونية التي تمكّنت من إجراء زيارات للأسرى داخل السّجون، والتي عكست مستوى عالياً من جرائم التّعذيب الممنهجة بكافة مستوياتها. ومن ضمن ما عكسته الشهادات: تهديدهم بإطلاق النار عليهم بشكل مباشر، والضرب المبرّح، والتّحقيق الميدانيّ معهم، والتّهديد بالاغتصاب، واستخدام الكلاب البوليسية، واستخدام المواطنين كدروع بشرية ورهائن، واستخدام القيود كأداة للتنكيل، عدا عن عمليات الإعدام الميداني التي نُفّذت بحقّ المواطنين خلال حملات الاعتقال منهم أشقاء لمعتقلين، وغيرها من الجرائم والانتهاكات الوحشية، وعمليات التّخريب الواسعة التي طالت المنازل، ومصادرة مقتنيات وسيارات، وأموال، ومصاغ ذهب وأجهزة الكترونية، إلى جانب هدم وتفجير منازل تعود لأسرى في سجون الاحتلال.

وأدت هذه الاعتداءات، والجرائم الممنهجة إلى إصابة العديد من المعتقلين، وأفراد من عائلاتهم، بإصابات جسدية مختلفة، وتعمد الاحتلال بعد اعتقالهم بتركهم دون علاج، وعكست شهادات العائلات العديد من الأعراض النّفسية التي ظهرت على أفراد من العائلة، ومنهم الأطفال جرّاء عمليات الاقتحام الوحشية التي جرت لمنازل المواطنين.

وفي إطار هذه الجرائم، تابعنا، قيام جنود الاحتلال بتصوير فيديوهات للمواطنين الذين يتم اعتقالهم، وكان من بينهم فيديو ظهر فيه جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي، يقومون بتعذيب مجموعة من المواطنين المدنيين العزل في ظروف حاطة بالكرامة الإنسانية، بعد تجريدهم من ملابسهم، إلى جانب فيديوهات يقوم فيها جنود الاحتلال بتصوير مواطنين فلسطينيين بعد اعتقالهم وهم في ظروف مُهينة، والتّعمد بوضع علم الاحتلال على المعتقلين وهم معصوبو الأعين، ومقيدين.

وعلى صعيد عمليات الاعتقال في غزة، فقد شكّلت هذه العمليات أحد أوجه حرب الإبادة، باعتقال آلاف المدنيين إلى جانب عمليات الإعدام الميداني، وقد انتشرت صوراً للمئات من المدنيين، الذين جرى اعتقالهم من مناطق مختلفة من القطاع، وهم عرّاة، ومكدّسين بأعداد كبيرة في أماكن مفتوحة، وفي الشوارع، وفي ناقلات تابعة لجيش الاحتلال، وقد ظهروا في ظروف حاطة بالكرامة الإنسانية ومذّلة.



وقد عمل الاحتلال على استحداث معسكرات خاصّة لاحتجاز معتقلي غزة، إلى جانب السّجون المركزية، وكان من أبرزهم معسكر (سديه تيمان) الذي شكل العنوان الأبرز لجرائم التعذيب، إضافة إلى معسكر (عناتوت) ومعسكر (عوفر)، وهي معسكرات تابعة لإدارة جيش الاحتلال.

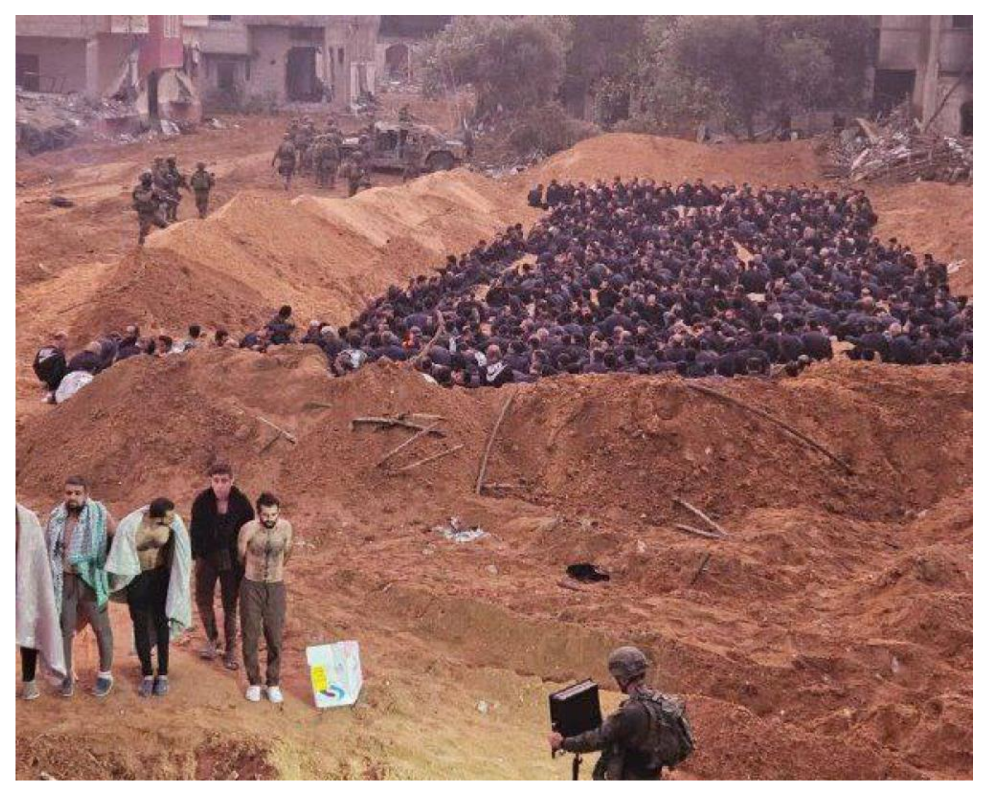
وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 مع بدء الاحتلال بالإفراج عن عمال احتجزوا في معسكرات تابعة للجيش، بدأ الأسرى المفرج عنهم بالكشف عن الظروف اللاإنسانية والمذّلة التي تعرضوا لها، إلى جانب الاعتداءات المتكررة عليهم، وممارسة سياسة التّجويع والتّعطيش، إلى جانب حرمانهم من العلاج، وممارسة أساليب وحشية بحقّهم، ومنها إبقائهم معصوبي الأعين ومقيدين على مدار الوقت.

ولاحقاً مع بدء عمليات الإفراج عن مزيد من الأسرى والمعتقلين، كشفت شهاداتهم عن جرائم مروّعة وصادمة نفّذت بحقهم، وأبرزها جرائم التّعذيب والإذلال، إلى جانب الاعتداءات الجنسيّة ومنها عمليات اغتصاب، وشكّلت الصور الأولى للمعتقلين المفرج عنهم شهادات حيّة للجرائم التي نفّذت بحقّهم، وتوالت عمليات الكشف عن هذه الجرائم عبر عدة تقارير وتحقيقات صحفيّة جرت حول معكسر (سديه تيمان)، وحول الظروف اللاإنسانية التي يعيشها المعتقلون في المعسكر.

كيف ساهمت تعديلات الأوامر العسكرية والتعديلات القانونية التي أجراها الاحتلال على توسيع دائرة الاعتقال وترسيخ جرائم التّعذيب وجريمة الإخفاء القسري

من أجل منح قوات الاحتلال تنفيذ وتوسيع نطاق حملات الاعتقال، عمل الاحتلال على تطويع القانون، من خلال تعديلات تمت على الأوامر العسكرية في الضّفة لضمان تسهيل عمل المحاكم العسكرية التابعة للاحتلال، واعتقال المزيد من المواطنين، كما أدخلت تعديلات قانونية على ما يسمى بقانون "المقاتل غير الشرعي" الذي فرضه الاحتلال على معتقلي غزة، وهو أشبه بقانون الاعتقال الإداريّ، وقد ساهمت هذه التّعديلات في الضّفة بزيادة مستوى حملات الاعتقال التي طالت كما ذكرنا أكثر من عشرة آلاف و400، وتنفيذ المزيد من الجرائم بحقّ المعتقلين، أما على صعيد معتقلي غزة، فقد رسخت التعديلات التي جرت على قانون المقاتل غير الشرعي، جريمة (الاخفاء القسري) التي تشكل جريمة ضد الإنسانية.





معتقلو غزة يواجهون الإخفاء القسري في سجون الاحتلال

منذ بداية العدوان الشامل والإبادة الجماعية في غزة، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ جريمة (الإخفاء القسري) والتي تشكّل جريمة ضد الإنسانية بموجب (اتفاقية حماية ضحايا جريمة الاختفاء القسري)، والتي تُعرّف الاختفاء القسري بأنه" :الاعتقال أو الاحتجاز، أو الاختطاف، أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن، أو دعم من الدّولة، أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان شخص من حرّيته، أو إخفاء مصير الشخص المخفيّ، أو مكان وجوده، ما يحرمه من حماية القانون"، فقد استخدمت دولة الاحتلال جملة من الأدوات لترسيخها، وذلك من خلال تطويع القانون بفرض تعديلات على ما يسمى بقانون (المقاتل غير الشرعي) كما ذكرنا أعلاه، وكذلك منع اللجنة الدّولية للصليب الأحمر من زيارتهم، وعدم الإفصاح عن أعدادهم وأماكن احتجازهم، وظروف اعتقالهم، أو أي شيء يتعلق بمصيرهم، وتعمد الاحتلال بالتعامل معهم كأرقام، على غرار ما استخدمته النازية في سجونها.

وسعت مجموعة من المؤسسات الحقوقية إلى تقديم عدة التماسات لمحكمة العليا للاحتلال، لكسر جريمة الإخفاء القسري، وفي كل مرة كانت تثبت المحكمة العليا ما أثبتته على مدار عقود طويلة أنها ذراع أساسي



لترسيخ الجرائم بحقّ الفلسطينيين، وأداة سياسية مركزية لدولة الاحتلال، إلى أنّ أتاحت لاحقا بعض التعديلات القانونية من الكشف عن مصير بعض المعتقلين وزيارتهم تحت ظروف مشددة وصعبة.

ونستعرض هنا أبرز الحقائق عن قضية معتقلي غزة

•منذ بدء حرب الإبادة المستمرة بحقّ شعبنا في غزة وتصاعد حملات الاعتقال –غير المسبوقة– اعتقل الاحتلال الآلاف من المدنيين من مختلف أنحاء غزة خلال الاجتياح البري، منهم عشرات النساء، والأطفال، والطواقم الطبيّة التي استهدفت بشكل بارز مع استهداف المستشفيات الفلسطينية، والتي شكّلت هدفا من أهداف الإبادة.

•يواصل الاحتلال تنفيذ جريمة الإخفاء القسري بحق المعتقلين، ويرفض الإفصاح –بشكل كامل– عن هوياتهم وأماكن احتجازهم، كما ويرفض حتّى اليوم السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم.

•تعمد الاحتلال حرمان أسرى غزة الذين انتهت محكومياتهم من الإفراج عنهم، حتى أن تم الإفراج عن عدد منهم من سجن (نفحة)، منهم من استشهد عددا من أفراد عائلته خلال الحرب.

•شكّلت روايات وشهادات معتقلي غزة، تحولا بارزا في مستوى توحش منظومة الاحتلال والتي عكست مستوى – غير مسبوق– لجرائم التّعذيب، وعمليات التّنكيل، وجريمة التّجويع، بالإضافة إلى الجرائم الطبيّة الممنهجة، والتي أدت بمجملها إلى استشهاد العشرات من المعتقلين، هذا عدا عن عمليات الإعدام الميداني التي نُفّذت بحق آخرين، علماً أنّ المؤسسات المختصة أعلنت فقط عن (24) شهداء من معتقلي غزة، وهم من بين(40) معتقلا وأسيرا استشهدوا منذ بدء حرب الإبادة، فيما يواصل الاحتلال إخفاء بقية أسماء معتقلين استشهدوا في المعسكرات والسجون، علما أن اعلام الاحتلال كشف عن استشهاد طبيب آخر وهو إياد الرنتيسي ولم تبلغ أي جهة فلسطينية عن استشهاده بشكل رسمي.

•ما تزال آلاف العائلات لا تعلم أي شيء عن مصير أبنائها المعتقلين، خاصة أنّ الاحتلال عمل منذ بدء الحرب على تطويع قوانين لترسيخ هذه الجريمة.

•مؤخرا تبذل عدد من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، ومن المؤسسات في الأراضي المحتلة عام 1948، جهودا في ضوء بعض التعديلات القانونية التي طرأت على اللوائح الخاصة بمعتقلي غزة، من أجل معرفة أماكن احتجازهم، والسعي لاحقًا من أجل زيارتهم، إلا أنّ تلك المحاولات تتم تحت قيود مشددة، وصعوبات كبيرة.

•وفي ضوء ذلك تمكّن مؤخرًا عدد من المحامين من إتمام زيارات محدودة لعدد من معتقلي غزة كان من بينهم زيارات لمعسكر (سديه تيمان) الذي شكّل عنوانا بارزا لجرائم التّعذيب، والجرائم الطبيّة، إضافة إلى ما حملته روايات وشهادات معتقلين وآخرين مفرج عنهم عن عمليات اغتصابات واعتداءات جنسية فيه، وقد جاءت هذه الزيارات بعد عدد من التّقارير والتّحقيقات الصحفية التي كشفت جانبا عن عمليات التّعذيب التي يتعرض لها المعتقلون في معسكر (سديه تيمان)، مع العلم أنّ هذا المعسكر ليس المكان الوحيد الذي يحتجز فيه معتقلو غزة، فالاحتلال



وزّعهم على عدة سجون مركزية، ونفذ بحقهم عمليات تعذيب ممنهجة، توازي عمليات التعذيب في معسكر (سديه تيمان)، منهم سجني (النقب وعوفر).

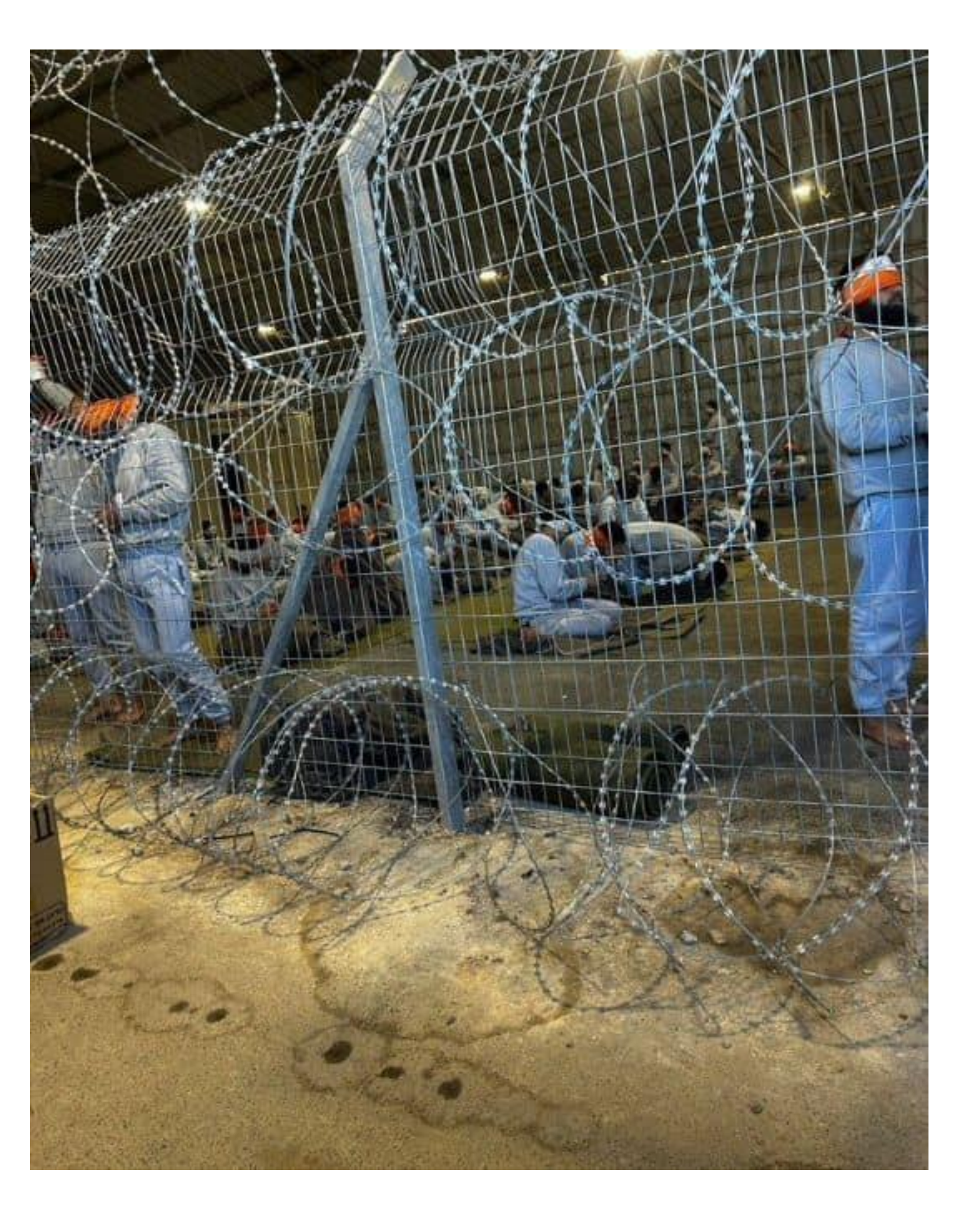
الاعتقال الإداري القضية الأبرز التي فرضت تحولات على أعداد الأسرى ومصير الآلاف من الفلسطينيين

شكّلت قضية المعتقلين الإداريين التّحول الأبرز إلى جانب جملة الجرائم الممنهجة التي نفّذها الاحتلال بعد تاريخ السابع من أكتوبر، وقد تصاعد أعداد المعتقلين الإداريين ليكون الأعلى تاريخيا، فقد وصل عدد المعتقلين إلى أكثر من (3398) حتى بداية أكتوبر/ تشرين الأول 2024، من بينهم ما لا يقل عن (50) طفلاً، (27) أسيرة، مع العلم أنّ عدد المعتقلين الإداريين قبل السابع من أكتوبر بلغ نحو (1320) معتقلاً، وهذا التصاعد قد ترافق مع قدوم (حكومة المستوطنين) المتطرفة أي قبل بدء حرب الإبادة وبلغ ذروته منذ ذلك التاريخ.

وبالعودة إلى السياق التاريخي لجريمة الاعتقال الإداري، نؤكد أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية استخدمت سياسة الاعتقال الإداري التعسفي بحق الفلسطينيين، وعلى مدار كل تلك الأعوام اعتقل عشرات الآلاف من الفلسطينيين تحت الاعتقال الإداري. ويتيح الاعتقال الإداري اعتقال الفلسطينيين دون تقديم تهمًا أو محاكمة استنادًا على ما تسميه "بالملف السري"، ولا يسمح للمعتقل أو محاميه الاطلاع على الملف، وحسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية فإنه يمكن تجديد أمر الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، حيث يتم استصدار أمر اعتقال إداري لفترة أقصاها ستة شهور غالبًا ما يتم تجديدها، ويطال الاعتقال الإداري كافة شرائح وفئات الشعب الفلسطيني من طلبة الجامعات، وصحفيين، ونساء، ونواب سابقين في المجلس التشريعي، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، ومحامين، وأمهات، ومعتقلين سابقين.

وتتزايد حالات الاعتقال الإداري تحديدًا في فترات الهبات والانتفاضات في الأراضي المحتلة، حيث تلجأ سلطات الاحتلال لاستخدام سياسة الاعتقال الإداري كأداة للقمع والسيطرة وترهيب الفلسطينيين، ولا تقتصر سلطات الاحتلال على إصدار أوامر اعتقال إداري جديدة بل في معظم الأحيان تقوم بتجديد أوامر الاعتقال بحق المعتقلين الذين ينهون أوامر اعتقالهم أثناء الهبات والانتفاضات، فخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى "انتفاضة الحجارة" وصل عدد المعتقلين إدارياً في العام 1989 إلى ما يزيد على (1,700) معتقل، أما في الانتفاضة الفلسطينية الثانية وتحديدا في عام 2003، فقد بلغ عدد المعتقلين الإداريين نحو (1140)، ومنذ بدء حرب الإبادة، لجأت سلطات الاحتلال لشن حملات اعتقالات واسعة لا زالت مستمرة طالت مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة والقدس، حيث جرى تحويل غالبيتهم إلى الاعتقال الإداري.





السجون والمعسكرات الإسرائيلية تحوّلت إلى محطة مركزية لجرائم التّعذيب

إجراءات انتقامية مكثفة وواسعة تندرج ضمن جريمة (العقاب الجماعي) فرضها الاحتلال بحقّ الأسرى



جرائم مروعة وصادمة نفذتها منظومة السّجون بحقّ الأسرى والمعتقلين أدت لاستهاد 40 أسيرا ومعتقلا ممن تم الكشف عن هوياتهم حتى شهر أكتوبر 2024

مع بداية حرب الإبادة، بدأت سلطات الاحتلال وإدارة سجونها، بتضييق الخناق والانتقام من الأسرى الفلسطينيين داخل السجون، ورغم كل التضيقات التي أجرتها سلطات الاحتلال بحق الأسرى منذ استلام الحكومة اليمينة الأكثر تطرفا في تاريخ (دولة) الاحتلال أي ما قبل تاريخ السابع من أكتوبر، إلا أنّ هذه الإجراءات قد بلغت ذروتها بعد تاريخ السابع من أكتوبر، حيث بدأ الاحتلال بقمع الأسرى وتعذيبهم بشكل جماعيّ، وسُجلت العشرات من الإصابات بين صفوف الأسرى، والأسيرات الذين تعرضوا للاعتداء من قبل وحدات القمع، وتنوعت سبل التّنكيل منذ ذلك التاريخ بين تعطيش وتجويع بالإضافة إلى سحب كل مستلزمات الحياة الأساسية، والإبقاء على الحد الأدنى منها، حيث سحبت إدارة السّجون جميع الأدوات الكهربائية، والملابس، والطعام الخاص بالأسرى، وعزلتهم عن العالم الخارجي لغاية اليوم بعد سحب بعض الأدوات كالتلفاز والراديوهات، وقامت بزّج العشرات من المعتقلين في غرف صغيرة مكدسة بأجسادهم.

وأصدرت دولة الاحتلال أمر يُعدل قانون السّجون (طوارئ السجون) والذي ينص على عدم الإلتزام بمساحة العيش المقررة لكل أسير، وذلك يكون حسب ظروف الزنزانة وحجمها، وينص أيضاً على إمكانية احتجاز الأسرى دون سرير، على أن يتم تزويد الأسير بفرشة مزدوجة في هذه الحالة.

إلا أن إدارة السّجون لم تلتزم بتزويد الأسرى بفرشات مزدوجة، بل يُجبّر كل أسيرين النوم على فرشة واحدة في بعض السّجون. وتعمدت إدارة السّجون بسحب البطانيات والفراش، وذلك مع دخول فصل الشّتاء والبرد القارس داخل السّجون في بداية الحرب، وقد تركزت عمليات التّعذيب والتّنكيل في سجن (النقب) الذي كان الشّاهد الأبرز على جرائم التّعذيب، وكذلك في سجون (جلبوع، مجدو، وعوفر)، ومنعت قوات الاحتلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من تنفيذ أي زيارة للسجون بالتزامن مع ايقاف الزيارات العائلية بشكل مطلق، ووضع العراقيل أمام زيارات المحامين، التي تكاد تكون محدودة حتّى اليوم، وتتم بصعوبة بالغة في عدد من السّجون، عدا عن خلق أدوات تنكيلية وطرق لإجبار الأسير عدم الخروج للزيارة ومنها عمليات الضرب المبرح.

جرائم التّعذيب بحقّ معتقلي غزة: تشكّل محطة تحوّل في تاريخ التّعذيب في سجون الاحتلال ومعسكراته كامتداد لجريمة ممنهجة



مع بدء عمليات الإفراج عن معتقلين من غزة من السّجون والمعسكرات الإسرائيلية، بدأت الشهادات تكشف مستوى –غير مسبوق– من جرائم التّعذيب التي نفّذت بحقّهم، والتي تصاعدت تدريجيا مع استمرار عمليات الإفراج عن معتقلين من كافة الفئات والأعمار، واستمرت المؤسسات بمتابعة هذه الشهادات من خلال المفرج عنهم فقط، حتى أتاحت بعض التعديلات القانونية التي أجراها الاحتلال لاحقا مع الضغط الذي أحدثته بعض المؤسسات، الكشف عن أماكن احتجاز بعض المعتقلين، وتنفيذ زيارات محدودة للبعض منهم، وفعليا نقلت الطواقم القانونية شهادات صادمة عن جرائم التّعذيب، عبر العديد من الأدوات والأساليب التي استخدمها جنود الاحتلال، وفي مختلف أماكن الاحتجاز بما فيها السّجون المركزية إلى جانب المعسكرات، والتي أدت إلى استشهاد العشرات من معتقلي غزة، الذي يواصل الاحتلال إخفاء هوياتهم، هذا إلى جانب عمليات الإعدام الميداني الممنهجة التي طالت العشرات. ورغم ما أتحاته هذه التعديلات، إلا أنّه وبعد مرور عام على حرب الإبادة، إلا أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيليّ، تواصل فرض جريمة الإخفاء القسري بحقّ الغالبية من معتقلي غزة. ويجدر الإشارة إلى أنّه وحتّى اليوم لا توجد معلومات واضحة ودقيقة عن كافة أعداد معتقلي غزة بما فيهم النساء والأطفال، والشهداء الذين ارتقوا نتيجة لجرائم التعذيب أو الإعدام، وفقط ما هو متوفر بحسب ما أعنلت عنه إدارة سجون الاحتلال في بداية شهر آب/ أغسطس باحتجاز (1618) ممن صنفهم (بالمقاتلين غير الشرعيين) في السجون، وهذا المعطى لا يشمل المعتقلين في المعسكرات التابعة للجيش.

جريمة التّجويع

تشكّل جريمة التّجويع إحدى أبرز السياسات الممنهجة التي يستخدمها الاحتلال بحقّ الأسرى منذ بدء حرب الإبادة المستمرة، والتي مسّت بمصير الأسرى بشكل مباشر، وبأوضاعهم الصحيّة، وكانت من الأسباب المباشرة التي أدت إلى استشهاد عدد منهم، إلى جانب عمليات التّعذيب الممنهجة، كما وسببت بإصابة العديد من الأسرى بمشاكل صحيّة مزمنة.

وقد عملت إدارة سجون الاحتلال ومنذ بدء حرب الإبادة، على حرمان الأسرى من (الكانتينا) التي كانوا يعتمدوا عليها بشكل أساسي لتوفير الطعام المناسب لهم، وكان ذلك على نفقتهم الخاصّة، وكانت إدارة السّجون فقط توفر وجبات سيئة كماً ونوعاً قبل الحرب، إلا أنها لا تقارن بمستوى اللقيمات التي تقدم اليوم، وكان الأسرى وعلى مدار السنوات الماضية يعملون على إعادة طهيها، كما وتعمدت إدارة السّجون في الفترة الأولى على الحرب على سحب ما تبقى من الأسرى من طعام داخل (زنازينهم–الغرف).

وعلى الرغم من الآثار الواضحة التي تركتها سياسة التّجويع على الأسرى على مدار الشهور الماضية، فإن الوزير المتطرف (بن غفير) لم يكتف بالجرائم التي نفّذها بحقّ الأسرى والمعتقلين، ومنها عمليات قتل الأسرى



عبر التّعذيب، والتّجويع، والجرائم الطبيّة، بل حرض على قتل الأسرى بقنصهم في رؤوسهم، بدلا من توفير الطعام المناسب لهم.

وفي ضوء الالتماس الذي قدمته مؤسسات حقوقية للمحكمة العليا للاحتلال، كجزء من الجهود التي تحاول المؤسسات الحقوقية القيام بها، حول قضية الطعام الذي يقدم للأسرى، فإننا نؤكّد على أنّ الجهاز القضائيّ للاحتلال يشكّل الذراع الأساس في ترسيخ العديد من الجرائم بحقّ الأسرى والمعتقلين، إلا أنّ استمرار المحاولات في مواجهة هذه الإجراءات ووضع هذا الجهاز تحت التساؤل الدائم أمام مستوى الجرائم التي تنفذها (دولته)، أمر ضروري.

ونشير إلى أنّ ما تسمى (بوجبات الطعام) السيئة كماً ونوعاً هي عبارة عن لقيمات يتقاسمها الأسرى، وفي كثير من الأحيان لا تصلح للأكل، كما أنّه وفي مرات عديدة، وتحديدًا في المعتقلات التابعة للجيش، قدمت معلبات منتهية الصلاحية.

ولم تقتصر سياسة التّجويع على الأسرى البالغين بل مسّت الأطفال والنساء والمرضى بما فيهم مرضى بحاجة إلى تغذية معينة، إضافة إلى أسيرات حوامل جرى اعتقالهنّ لا يوفر لهنّ الطعام المناسب، إلى جانب احتجازهن في ظروف مأساوية وقاسية، ونذكر هنا أنّ أحد ضحايا سياسة التّجويع وتقديم الطعام السيء كما ونوعا هو الأسير الشهيد محمد أحمد الصبار الذي استشهد في شهر فبراير من العام الجاري، كما ونشير إلى أنّ كافة شهادات الأسرى التي حصلت عليها المؤسسات عكست هذه السياسة بشكل واضح، وكانت أساسا لروايتهم عن المرحلة الراهنة، كما أن صور الأسرى المفرج تشكّل شاهداً إضافيا.





الجرائم الطبية: استخدام الحقّ بالعلاج أداة للتّعذيب

مرض الجرب (سكايبوس) نموذجا

تفشى مرض الجرب (سكايبوس) بين صفوف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وقد تصاعدت أعداد المصابين تحديد في سجون: (النقب ومجدو ونفحة وريمون)، وذلك نتيجة لمجموعة من الإجراءات التي نفذتها إدارة السّجون وساهمت في انتشار المرض بشكل كبير بين صفوفهم، وقد تابعت مختلف المؤسسات شهادات عدة لأسرى أصيبوا بمرض الجرب، والتي أثبتت تعمد إدارة السّجون حتّى مع الخطر المحدق على بنية السّجن بكل



ما فيها، على أنها استخدمت المرض أداة لتعذيب الأسرى والتنكيل بهم، والذي يشكل أحد أخطر الأمراض الجلدية المعدية، هذا إلى جانب إصابتهم بأمراض جلدية لم يتمكن الأسرى من تشخيصها.

وشكّل انعدام توفر أدنى الاحتياجات الأساسية منها مواد التنظيف اللازمة، وتقليص كميات المياه، ومحدودية إمكانية قدرة الأسير على الاستحمام، عوامل أساسية لانتشار المرض، هذا إضافة إلى انعدام توفير سبل العلاج التي تحتاج إلى إجراءات كبيرة لوضع حد لانتشار المرض، وبشهادة العديد من المحامين فإن بعض الأسرى خرجوا للزيارة، والدماء على أجسادهم بسبب التقرحات والحكة الشديدة.

كما أنه وجزء من الإجراءات التي فرضتها إدارة السجون على الأسرى، مصادرة كافة مقتنيات الأسرى ومنها الملابس، فالأسير اليوم يعتمد على غيار واحد، عدا عن حالة الاكتظاظ الكبيرة داخل الأقسام مع تصاعد حملات الاعتقال اليومية، كما أنّ قلة التهوية، وعزل الأسرى في زنازين ينعدم فيها ضوء الشمس، أسهم بشكل كبير في انتشار الأمراض، بل الجريمة الأكبر التي تنفّذها اليوم بحقّ الأسرى هو التعمد بنقل الأسرى المصابين بأمراض معدية من قسم إلى قسم، الأمر الذي ساهم في تصاعد أعداد الإصابات، علمًا أنّه ومن بين المصابين أطفال أسرى.

الاعتداءات الجنسية سياسة تاريخية ممنهجة بلغت ذروتها بعد السابع من أكتوبر

شكّلت الاعتداءات الجنسية إحدى أبرز الجرائم التي نفّذتها قوات الاحتلال الإسرائيليّ بحقّ الأسرى والأسيرات، والتي تضمنت الاغتصاب، والتّحرش، والتّفتيش العاري، إضافة إلى التّهديد بالاغتصاب، وعدا عن إعلان الأمم المتحدة الواضح والذي صدر في شهر فبراير 2024، عن وجود تقارير موثوقة بتعرض معتقلات من غزة للاغتصاب، فإن شهادات أخرى لمعتقلين، وأسرى أكدت تعرضهم لاعتداءات جنسية ومنها اغتصابات.

وقد تصاعد الحديث عن الاعتداءات الجنسية بعد أن تمكّن المحامون من تنفيذ زيارات لمعتقلين من غزة في معسكر (سديه تيمان) مؤخرًا، عدا عن إفادات وروايات لأسرى مفرج عنهم من غزة.

وكان الاحتلال قد نشر فيديو يتضمن قيام مجموعة من جنود الاحتلال في معسكر (سديه تيمان) بتنفيذ جريمة اغتصاب بحقّ أحد معتقلي غزة، لتشكل هذه الجريمة واحدة من بين العديد من جرائم الاغتصاب التي نفّذها جنود الاحتلال بحقّ معتقلي غزة، تحديداً في معسكر (سديه تيمان)، مع الإشارة إلى أنّ هذا المعسكر ليس المكان الوحيد الذي نفّذ فيه جرائم اغتصاب، حيث تعمد الاحتلال التركيز على معسكر (سديه تيمان)، وكأنه الحيز الوحيد ما بين حيزات السّجون التي يُمارس فيها ذات الجرائم، ونشير هنا إلى أنّ سجن (النقب) كنموذج شكّل واحداً من أبرز السّجون التي مورس فيها اعتداءات جنسية بمستوياتها المختلفة، وذلك استنادا لشهادات حصلت عليها المؤسسات المختصة، وبذلك فإن السعي لإغلاق هذا المعسكر إن تم، لا يعني أنّ جرائم التّعذيب



انتهت، بل إنّ جميع الشهادات التي نحصل عليها من أسرى مفرج عنهم ومن الطواقم القانونية تشمل كافة السّجون والمعسكرات بما فيها مراكز التّحقيق والتّوقيف المؤقتة.

ونؤكّد في هذه القضية أنّ الاحتلال مارس هذه الجريمة تاريخيا وعلى مدار عقود لكن بمستويات مختلفة وقد وصلت ذروتها منذ بدء حرب الإبادة، لتشكّل محطة ممتدة لجملة الجرائم – غير المسبوقة– بمستواها الراهن.

40 شهيدا من الأسرى والمعتقلين في سجون ومعسكرات الاحتلال الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر

أدت هذه الجرائم إلى استشهاد (40) أسيرا ومعتقلا بعد تاريخ السابع من أكتوبر، وهم المعلن عنهم فقط، إلى جانب العشرات من معتقلي غزة الذين استشهدوا ويواصل الاحتلال إخفاء هوياتهم واحتجاز جثامينهم، والذين ارتقوا نتيجة لجرائم التّعذيب والتّجويع والجرائم الطبيّة بشكل أساس، ونذكر أن من بين الشهداء، معتقلين إداريين وأسرى أمضوا عقود في سجون الاحتلال بالإضافة إلى معتقلين ارتقوا بعد فترات وجيزة من اعتقالهم وإطلاق النار عليهم.

ونشير إلى أنّ هذا العدد من الشهداء، هو الأعلى تاريخيا نسبة للمدة الزمنية التي ارتقوا فيها، وباستشهادهم فقد ارتفع عدد الشهداء الأسرى منذ عام 1967 إلى (277) شهيدا المعلومة هوياتهم.

ويواصل الاحتلال احتجاز جثامين (49) شهيدا من شهداء الحركة الأسيرة، من بينهم (38) شهيدا ممن ارتقوا بعد السابع من أكتوبر.

نؤكد أنّ كافة الجرائم والسياسات التي استعرضنا جزءا منها هي سياسات ثابتة وممنهجة استخدمها الاحتلال على مدار عقود طويلة بحقّ الأسرى والمعتقلين إلا أنّ المتغير فقط هو بمستواها والأدوات والأساليب التي عمل الاحتلال على تطويرها لاستهداف الأسرى والمعتقلين بهدف قتلهم وسلبهم إنسانيتهم.

المطالب:

في ضوء كثافة الجرائم المتصاعدة والإبادة المستمرة في غزة، فإننا نطالب الدول السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف بضرورة الضغط على دولة الاحتلال لوقف عدوانها بحق الأسرى الفلسطينيين، ومحاسبة قادة الاحتلال على جرائم الحرب التي اقترفوها في ضوء حرب الإبادة.



كما ونطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة ومستقلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الأسرى الفلسطينيين منذ تاريخ السابع من أكتوبر، والضغط في سبيل وقف جريمة الاعتقال الإداري المتصاعدة.

-كما نجدد مطالبتنا للمنظومة الحقوقية الدّولية بتجاوز حالة العجز الدّولية المستمرة أمام حرب الإبادة، واتخاذ قرارات واضحة لمحاسبة دولة الاحتلال الإسرائيليّ، انتصارا للإنسانية جمعاء.